

١. يحافظ QNB على سياسة شاملة للإفصاح والشفافية من أجل ضمان بسط الشفافية والعدالة في مجموعة QNB بطريقة تصون وتحمي سمعة المجموعة.
٢. يلتزم QNB بمبادئ الحوكمة الرشيدة الصادرة عن الجهات التنظيمية في قطر كما يلتزم بتقديم الإفصاحات الدقيقة والمتوازنة في الوقت المناسب.
٣. تهدف هذه السياسة إلى تقديم المعلومات إلى السلطات وأصحاب المصلحة في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة ومزاولة مهامهم بشكل ملائم. ويضم أصحاب المصلحة الجمهور والمستثمرين والمساهمين والعملاء والموظفين والدائنين والموردين وغيرهم من الأطراف التي لها مصالح مشتركة مع البنك.
٤. يظل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا مسؤولين عن أي حالات عدم التزام بمعايير الشفافية أو عدم الإفصاح وفقاً لهذه السياسة.
٥. إن الغرض من هذه السياسة هو ضمان الإفصاح عن المعلومات اللازمة (بخلاف المعلومات السرية المرتبطة بالأعمال والأسرار التجارية ومعلومات العملاء) وتوفيرها لأصحاب المصلحة الضروريين في الوقت المناسب بطريقة دقيقة وفعالة من حيث التكلفة وقابلة للفهم، وذلك لتمكينهم من اتخاذ قرارات مدروسة.
٦. يتولى مجلس إدارة QNB المسؤولية العامة عن وضع سياسة الإفصاح والشفافية والإشراف عليها. ويقوم مجلس الإدارة بالموافقة على هذه السياسة ومراقبتها والإشراف عليها ومراجعتها وتحديثها بصفة منتظمة أو كلما كان ذلك مطلوباً. وفي نهاية المطاف، يحتفظ المجلس بحق الإفصاح عن المعلومات لأصحاب المصلحة وللجمهور ويضطلع بالمسؤولية عن ذلك.
٧. يتم إعداد النتائج والبيانات المالية الخاصة بـ QNB (أي المعلومات المالية الفصلية المؤقتة وشبه السنوية والتقارير السنوية المدققة) وفقاً للمعايير العالمية لإعداد التقارير المالية وإرشادات الإفصاح المحددة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية ومصرف قطر المركزي.